الفصل الثالث:

الاتجاه النحوى لابن حاجى عوض واختياراته النحوية

واشتمل على:

- المواضع التى رجح فيها مذهب البصريين.
- المواضع التى رجح فيها مذهب الكوفيين.
- مسائل عرض للخلاف فيها بين البصريين والكوفيين ولم يرجح رأيا على آخر.
- مسائل رجح فيها آراء بعض العلماء على بعض وإن لم يكن فيها خلاف بين البصريين والكوفيين.

الاتجاه النحوى لابن حاجى عوض واختياراته النحوية

نشأ النحو وترعرع فى البصرة وبها ثبتت أقدامه، وقد كان لنحاة البصرة قصب السبق فى هذا المضمار؛ لأن الكوفيين قد تأخروا عن البصريين فى هذا العلم حقبة طويلة امتدت لقرن من الزمان تقريبا، ونظراً لأسبقية البصرة فى إرساء قواعد النحو، ووضع نقط الإعجام، ووضع نقط الإعراب فى الذكر الحكيم، شاع المنهج البصرى النحوى.

وقد تأثر الشارح - رحمه الله - بالنحو البصرى، ووضحت نزعته البصرية فى ثنايا كتابه، وتمثل ذلك فيما يأتى:

١ - عدّه نفسه من البصريين، حيث يقول فى مسألة عمل اسم الفاعل عمل فعله وأنه مشروط بالاعتماد على صاحبه، أو الهمزة، أو (ما): "... ثم ذلك خلافا للكوفيين، والأخفش منا، فإنهم لم يشترطوا الاعتماد على الأشياء المذكورة فى عمله..." [1].

٢ - استخدامه المصطلحات البصرية، ومن ذلك:

أ - المفعول المطلق، والمفعول لـه، والمفعول فيه، والمفعول معه.

وهذه مصطلحات بصرية؛ لأن المفاعيل عند البصريين خمسة هى: المفعول المطلق، والمفعول بـه، والمفعول لـه، والمفعول فيه، والمفعول معه، والكوفيون لا يعرفون إلا المفعول به، وأما الباقى فهى أشباه مفاعيل [2].

ب - ضمير الفصل، وهو عند الكوفيين العماد [3].

ج - ضمير الشأن والقصة، والكوفيون يسمونه المجهول [4].

د - حروف الجر، والكوفيون يسمونها حروف الصفات [5].

٣ - ترجيحه رأيهم فى مواطن كثيرة من كتابه، ولم يرجح مذهب الكوفيين إلا فى القليل، وبالمثال يتضح صحة هذا الكلام، وسأعرض بعض الأمثلة التى تزيد ذلك:

أولا: المواضع التى رجح فيها مذهب البصريين.

١ - اختار قول البصريين بجواز صرف غير المنصرف للضرورة خلافا للكوفيين

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: مدرسة الكوفة ص ٣٠٨ وما بعدها.
(٤) انظر: قسم التحقيق.
(٥) انظر: قسم التحقيق.
(٦) انظر: قسم التحقيق.

فى (أفعل من)[1].

٢ - رجح مذهب البصريين فى المختار إعماله من الفعلين فى باب التنازع، ورد أدلة الكوفيين [2].

٣ - فى مسألة رافع المبتدأ والخبر ضعف قول الكوفيين [3].

٤ - اختار جواز تأخير المبتدأ وهو قول البصريين، خلافا للكوفيين الذين لم يجوزوا تقديم الخبر لأنه يؤدى إلى الإضمار قبل الذكر [4].

٥ - فى مسألة (ضربى زيداً قائماً) قدره البصريون بـ: ضربى زيداً حاصل إذا كان قائما، وقدره الكوفيون بـ: ضربى زيداً قائما حاصل، ثم أورد سؤالا على تقدير الكوفيين بأنه: هل فيه فساد أم لا؟ ثم أجاب عنه بأنه فاسد من حيث اللفظ والمعنى [5]... وهذا دليل على ترجيحه مذهب البصريين.

٦ - استظهر مذهب البصريين فى مسألة " كل رجل وضيعته " [6].

٧ - اختار تبعا للمصنف مذهب البصريين فى أنه لا يجوز نداء ما فيه الألف واللام إلا إذا توصل إليه بالمبهم، خلافا للكوفيين فإنهم أجازوه مطلقا [7].

٨ - التاء فى (يا أبت) و(يا أمت) بدل من الياء عند البصريين، فلا يجوز الجمع بينهما فلا يقال: يا أبتى، ويا أمتى، والوقف يكون بالياء، خلافا للكوفيين فإنها عندهم للتأنيث وياء الإضافة مقدرة بعدها والوقف يكون على التاء، وقد صحح مذهب البصريين [8].

٩ - اختار تبعا للمصنف مذهب البصريين القائلين بمنع ترخيم المضاف، ورد مذهب الكوفيين حيث أجازوه [9].

١٠ - رد مذهب الكوفيين الذين أجازوا حذف حرف النداء مع اسم الإشارة [10].

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق.
(٥) انظر: قسم التحقيق.
(٦) انظر: قسم التحقيق.
(٧) انظر: قسم التحقيق.
(٨) انظر: قسم التحقيق.
(٩) انظر: قسم التحقيق.
(١٠) انظر: قسم التحقيق.

١١ - اختار وجوب حذف النداء في (اللهم) لوقوع الميم خلفا عنه، خلافا للكوفيين[١].

١٢ - في مسألة ناصب المفعول معه صحح مذهب البصريين في أن ناصبه الفعل إن كان لازما لأنه قوي بالواو فتعدى بها إلى المفعول، كما تعدى بسائر الحروف من الهمزة والباء وغيرهما، ورد مذهب الكوفيين في أنه منصوب على الخلاف، ورد أيضا مذهب الأخفش من أنه منصوب انتصاب الظرف، وكذلك رد مذهب الزجاج من أن انتصابه بفعل مقدر[٢].

١٣ - صحح تبعا للمصنف قول أكثر البصريين في منع تقديم الحال على صاحبها المجرور، خلافا للكوفيين الذين جوزوا تقديمها على صاحبها المجرور بحرف الجر[٣].

١٤ - اختار تبعا للمصنف رأي سيبويه في أن (سوى) و(سواء) منصوبان على الظرفية، ورد رأي الكوفيين الذين أجازوا فيهما التصرف رفعا ونصبا وجرا[٤].

١٥ - اختار رأي البصريين في وجه نصب خبر كان وأنه منصوب على الخبرية، خلافا للكوفيين الذين قالوا إنه منصوب على الحالية ورد أدلتهم[٥].

١٦ - ضعف تبعا للمصنف قول الكوفيين من جواز نحو: الثلاثة الأثواب وشبهه من العدد بالمضاف إلى معموله كالأربعة الدراهم والخمسة الكتب[٦].

١٧ - رد قول ابن كيسان ومن تبعه وهم الكوفيون في جواز أن يبتدأ بـ أكتع وأخواه، فتقدم أيهما شئت على أجمع[٧].

١٨ - رجح مذهب البصريين في تسمية ضمير الفصل ورد قول الكوفيين بأن اسمه عماد وقال: الأول أخص فيكون أولى[٨].

١٩ - اختار رأي سيبويه في المسألة الزنبورية، وقال: وقدر الكوفيون نصبه بـ (وجدت) مضمراً؛ لأن (إذا) المفاجأة تدل على الوجدان، والضمير الأول ضمير فصل لا مبتدأ، والمعنى: وجدته هو إياها، ثم قال: وفيه تكلف ظاهر[٩].

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق.
(٥) انظر: قسم التحقيق.
(٦) انظر: قسم التحقيق.
(٧) انظر: قسم التحقيق.
(٨) انظر: قسم التحقيق.
(٩) انظر: قسم التحقيق.

٢٠ - اختار رأى البصريين أن (مذ) و(منذ) مبتدأ وما بعده خبره، خلافا للزجاج والكوفيين [١].

٢١ - اختار رأى البصريين - وإن لم يصرح بأن هذا رأيهم - بأن إعمال اسم الفاعل عمل فعله مشروط بالاعتماد على صاحبه، أو الهمزة، أو (ما) خلافا للكوفيين والأخفش فإنهم لم يشترطوا الاعتماد على الأشياء المذكورة، ثم قال: ومذهبهم مخالف للقياس والاستعمال فليتأمل [٢].

٢٢ - اختار مذهب البصريين فى عدم جواز بناء أفعل التفضيل مما يدل على اللون، ورد مذهب الكوفيين وما استدلوا به [٣].

٢٣ - رجح مذهب البصريين فى أن (من) تقع زائدة فى غير الموجب، خلافا للكوفيين والأخفش فإنهم أجازوا زيادتها فى الإثبات أيضا [٤].

٢٤ - رد مذهب الكوفيين القائلين بأن (رب) اسم متمسكين بقول الشاعر:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ ... عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ

ثم قال: " وأجاب البصريون عنه بأنه خبر مبتدأ محذوف، أى: رب قتل هو عار " [٥].

٢٥ - رجح مذهب البصريين فى أنه يجوز العطف على اسم (إن) المكسورة لفظا أو حكما بالرفع بشرط مضى الخبر لفظا أو تقديرا، خلافا للكوفيين فى جواز العطف مطلقا [٦].

٢٦ - رجح مذهب البصريين فى أن دخول اللام فى خبر (لكن) غير جائز خلافا للكوفيين [٧].

٢٧ - رجح مذهب البصريين فى جواز دخول (إنْ) المخففة على الفعل كما تدخل على الاسم لكن بشرط أن يكون من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر كالأفعال الناقصة وأفعال القلوب خلافا للكوفيين فى التعميم فإنهم جوزوا دخولها على هذه الأفعال وعلى غيرها، ثم

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق.
(٥) انظر: قسم التحقيق.
(٦) انظر: قسم التحقيق.
(٧) انظر: قسم التحقيق.

رد مذهبهم بأنه خارج عن القياس واستعمال الفصحاء [1].

ثانيا: المواضع التي رجح فيها مذهب الكوفيين.

١ - رجح مذهب الكوفيين في تسمية الجر خفضا فقال: " ويسميه الكوفيون خفضا... ووجه التسمية به أولى من وجه الجر؛ لأن الخفض نقيض الرفع في اللغة " [2].

٢ - صحح رأي ابن الحاجب - وهو قول الكوفيين كما أوضحته في الهامش - في أن الألف والواو والياء في إعراب المثنى والمجموع هي نفس الإعراب، لا حروف الإعراب، ولا دلالته، وضعف ما عداه [3].

٣ - اختار رأي الكوفيين في أنك إذا أردت ندبة المثنى قلت: وازيداتيه بقلب ألف الندبة ياء بعد نون التثنية لأجل كسرتها، ورد مذهب البصريين الذين قالوا بأنك تقول: يا زيداناه بإثبات الألف وقلب كسرة النون فتحة لأجلها؛ لأنه موهم للبس مع أنه هو المسموع عن العرب والقياس عليه لا على غيره [4].

٤ - اختار - تبعا للمصنف - جواز بناء الظروف إذا أضيفت إلى الجملة أو (إذ) وهذا مذهب الكوفيين، في حين أوجب البصريون فيها الإعراب إذا أضيفت إلى فعل معرب، أو جملة اسمية، ومنعوا البناء لعدم التناسب [5].

٥ - رجح مذهب الكوفيين في جواز مجيء (من) الجارة لابتداء الغاية في الزمان فقال:"... والكوفيون أجازوا كونها لابتداء الغاية في الزمان، وقد أصابوا في ذلك؛ لأنه هو الموافق لاستعمال العرب حيث لا مانع عن مثل قولك: نمت من أول الليل إلى آخره، وصمت من أول الشهر إلى آخره " [6].

٦ - جوز - تبعا للمصنف - مجيء (إلى) بمعنى (مع) [7] وهذا مذهب الكوفيين كما أوضحته في الحاشية [8].

٧ - جوز أيضا - تبعا للمصنف - مجيء (في) بمعنى (على) [9] وهو مذهب الكوفيين

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق.
(٥) انظر: قسم التحقيق.
(٦) انظر: قسم التحقيق.
(٧) انظر: قسم التحقيق.
(٨) انظر: الإحالة رقم (٢) من الصفحة السابقة.
(٩) انظر: قسم التحقيق.

كما أوضحته في الهامش [1].

٨ - جوز أيضا مجيء الباء بمعنى (عن) [2] وهذا المعنى أثبته لها الكوفيون وكثير من النحاة كما أوضحته في الحاشية [3].

٩ - جوز أيضا مجيء اللام للعاقبة وهي التي تسمى لام الصيرورة والمآل [4]، وقد ذكر لها هذا المعنى الكوفيون والأخفش، والرماني، والزجاجي، وابن مالك، كما بينته بالحاشية[5].

* * * * *

ثالثا: مسائل عرض للخلاف فيها بين البصريين والكوفيين ولم يرجح رأيا على آخر

١- منع صرف المنصرف لأجل الضرورة مع العلمية أجازه الكوفيون وتمسكوا بالسماع والقياس وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز؛ لأنه رد إلى غير الأصل والضرورة لا توجبه [6].

٢ - الخبر الجامد لا يتحمل الضمير عند البصريين، وقال الكوفيون: يتحمل لأن قولك: زيد أخوك، ونحوه، مؤول بـ: مؤاخيك، فيكون في المعنى من المشتقات [7].

٣ - إلحاق علامة التثنية لصفة المتدوب ممتنع عند سيبويه وغيره من البصريين، خلافا ليونس، وغيره من الكوفيين [8].

٤ - منع سيبويه وكثير من البصريين العطف على معمولي عاملين مختلفين مطلقا، وذهب

الفراء والكوفيون إلى الجواز مطلقا، وذهب المصنف وجماعة إلى التفصيل [9].

٥ - حكى الشارح مذهب البصريين في أنه لا يجوز توكيد النكرة توكيداً معنويا،

---

(١) انظر: الإحالة رقم (٤) من الصفحة السابقة.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق.
(٥) انظر: قسم التحقيق.
(٦) انظر: قسم التحقيق.
(٧) انظر: قسم التحقيق.
(٨) انظر: قسم التحقيق.
(٩) انظر: قسم التحقيق.

وذكر أن الكوفيين أجازوه، ثم قال: "ولكل من الفريقين حجة مذكورة في موضعها" [1].

٦ - اسم الإشارة (ذا) لا يكون اسما موصولا عند البصريين إلا إذا وقع بعد (ما) الاستفهامية خلافا للكوفيين فإنهم عمموا استعمال (ذا) وغيرها من أسماء الإشارة موصولة بلا شرط [2].

٧ - (كي) الناصبة للفعل المضارع عند الكوفيين ناصبة بنفسها، وعند البصريين كذلك إذا كانت مع اللام الداخلة عليها، وإلا فبإضمار (أن)، وذهب الأخفش إلى أنها حرف جر والمضارع بعدها منصوب بإضمار (أن) مطلقا [3].

٨ - إذا دخلت (رب) على مضمر مبهم مميز بنكرة فهو مفرد مذكر عند البصريين في جميع

الأحوال نحو: ربه رجلا، ورجلين، ورجالا، وربه امرأة، وامرأتين، ونساء، وعند الكوفيين فهو مطابق لما بعده في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث [4].

٩ - واو (رب) جارة بنفسها عند الكوفيين لا بـ (رب) مقدرة بعدها كما هو مذهب البصريين [5].

* * * * *

رابعا: مسائل رجح فيها آراء بعض العلماء على بعض وإن لم يكن فيها خلاف بين البصريين والكوفيين

١ - المضاف إلى ياء المتكلم، حقق ما ذهب إليه المصنف من أنه معرب بالإعراب التقديري، وليس مبنيا كما ذهب إليه أكثر النحاة [6].

٢ - أصل المرفوعات: صحح الرأي القائل بأن الفاعل هو أصل المرفوعات وما سواه محمول عليه، وهذا رأي الخليل واختاره ابن الحاجب كما بينته بالحاشية [7].

٣ - صحح ما ذهب إليه المصنف من أن مفعول ما لم يسم فاعله ليس فاعلا، خلافا

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق.
(٥) انظر: قسم التحقيق.
(٦) انظر: قسم التحقيق.
(٧) انظر: قسم التحقيق.

لأكثر النحاة من أنه فاعل عندهم [1].

٤ - اختار رأى الأكثرين فى مسألة النائب عن الفاعل إن لم يوجد المفعول به فقال: " فإن لم يكن أى: إن لم يوجد المفعول به المنصوب فالجميع... سواء... خلافا لمن قال: والجار والمجرور أولى... ولمن ذهب إلى أولوية الظرفين، والمصدر، ولمن رجح المفعول المطلق " [2].

٥ - صحح مذهب جمهور البصريين وسيبويه فى أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله، خلافا للمازنى والمبرد [3].

٦ - صحح ما ذهب إليه أكثر البصريين من أن العامل فى المستثنى هو الفعل بتوسط (إلا) ورد رأى الفراء فى أنها مركبة من(إن) و(لا) فتنصب فى الإيجاب باعتبار (إن) وترفع فى المنفى باعتبار (لا)، ورد كذلك ما ذهب إليه المبرد من أن(إلا) بمعنى (أستثنى) [4].

٧ - فى مسألة عامل الجر فى المضاف إليه اختار رأى الإمام عبد القاهر فقال: " ذهب البعض إلى أنه الحرف المقدر كما هو مدلول ظاهر كلام المصنف... وذهب البعض الآخر إلى أنه المعنى... وذهب البعض الآخر إلى أنه المضاف، كما هو مذهب الشيخ عبد القاهر، هذا هو الصحيح من بين المذاهب المذكورة " [5].

٨ - حقق ما ذهب إليه سيبويه من أن إضافة (أفعل التفضيل) معنوية [6].

٩ - اختار مذهب الأخفش ومن تبعه فى أنه لا يصح أن يؤكد بـ (كلا) و(كلتا) مالا يصلح فى موضعه واحد فلا يقال: اختصم الرجلان كلاهما، لعدم الفائدة فى توكيد مثل ذلك [7].

١٠ - اختار رأى الجمهور فى أن مجموع ما ركب من (مذ) و(منذ) وما بعدها لا موضع له من الإعراب، خلافا للسيرافى حيث ذهب إلى أن موضعه نصب على الظرفية ثم قال: "وضعف مذهبه لا يخفى على أحد " [8].

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق.
(٥) انظر: قسم التحقيق.
(٦) انظر: قسم التحقيق.
(٧) انظر: قسم التحقيق.
(٨) انظر: قسم التحقيق.

١١ - اختار قول سيبويه فى أن (ما) فى صيغة التعجب مبتدأ نكرة بمعنى شىء، و(أحسن)

فعل ماض فاعله ضمير مستتر راجع إلى (ما) و(زيدا) مفعول به، والفعل مع فاعله ومفعوله مرفوع المحل على الخبرية من (ما)، وضعف قول الأخفش فى أن (ما) موصولة و(أحسن) مع فاعله ومفعوله صلتها والمجموع مبتدأ على أحد قوليه والخبر محذوف، وأفسد قول الفراء والمبرد أنها استفهامية مبتدأ وما بعدها الخبر [١].

١٢ - لفظة (به) فى (أفعل به) حسن قول الأخفش والزجاج فى أنها مفعول به غير صريح إذ هو المتعجب منه، ورد ما ذهب إليه سيبويه من أنه فى موضع رفع فاعل (أفعل) وذكر عليه تمحلات خمسة [٢].

١٣ - اختار مذهب المحققين من أن (مذ) و(منذ) لا يدخلان على المضمر وأنهما مختصان بالظاهر، خلافا للمبرد حيث أجاز أن يدخلا على المضمر قياسا على (من) لكونهما لابتداء الغاية [٣].

١٤ - اختار ما ذهب إليه الأكثرون من أن (كأن) للتشبيه، أى: لإنشاء تشبيه اسمها بخبرها سواء كان الخبر جامدا أو مشتقا، خلافا للزجاجى حيث ذهب إلى أن الخبر إذا كان مشتقا كانت (كأن) للشك [٤].

١٥ - ضعف ما ذهب إليه الأخفش ويونس من أنه يجوز فى (لكن) إذا خففت أن تعمل كالمشددة [٥].

١٦ - ضعف ما ذهب إليه الفراء من جواز نحو: ليت زيداً قائما، بنصب الجزأين معا، بتضمن (ليت) معنى فعل التمنى، وكذلك ضعف ما أجازه الكسائى على أن يكون (قائما) خبرا لـ (كان) المحذوفة وخبر (ليت) محذوف [٦].

١٧ - ضعف كذلك ما ذهب إليه الأخفش، والمبرد من جواز دخول (لعل) على (أن) قياسا على (ليت) نحو: لعل أن زيدا قائم، وذلك لأن اللغة لا تثبت قياسا، ولاستلزامه جواز:

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق.
(٥) انظر: قسم التحقيق.
(٦) انظر: قسم التحقيق.

لكن أن زيداً قائم، وهو ممتنع [1].

وهكذا فعلى هذا النحو لا يزال الشارح يعقوب بن أحمد - رحمه الله - يختار لنفسه من مذاهب النحاة، ومن آراء العلماء ما يتجه عنده تعليله، وما يراه أكثر سداداً.

والله أعلى وأعلم.

* * * * *

(١) انظر: قسم التحقيق.